

بنك الشام ش.م.م
البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول 2014



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م. لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف الشام ش.م.م ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان الوضع المالي الموحد. كما في 31 كانون الأول 2014 و كل من البيانات الموحدة للدخل، التغيرات في حقوق المساهمين و التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، و ملخص السياسات المحاسبية الهامة و معلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، والمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و وفقاً للقوانين و الأنظمة المصرفية السورية النافذة و تعليمات و قرارات مجلس النقد و التسليف و كل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي التي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات:
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً الى تدقيقنا. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق و تتطلب هذه المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني و القيام بتخطيط و اجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ و الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة و ذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية المصرفية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. و عند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المدقق في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلق بالإعداد و العرض العادل للبيانات المالية الموحدة، و ذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف و ليس لغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة و معقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة، و كذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية الموحدة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية و مناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي:

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له كما في 31 كانون الأول 2014 و أدائهم المالي و تدفقاتهم النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف و وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و القوانين و الأنظمة المصرفية السورية النافذة و تعليمات و قرارات مجلس النقد و التسليف و كل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى:

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكيد من مدى التزام المجموعة بتطبيق أنظمة و تعليمات هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و خصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

تحفظ المجموعة بقيود و سجلات محاسبية بصورة أصولية، و إن البيانات المالية المرفقة متفقة معها و نوصي بالمصادقة عليها.



أ.د. حسين يوسف القاضي

شركة تدمر & بربايس ووتر هاوس كوبرز

24 آذار 2015

مصرف الشام ش.م.م

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2014

2013	2014	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
4,140,660,847	10,909,445,993	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
			إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات
44,676,417,839	45,492,825,322	4	مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
			حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة
994,435,203	3,754,926,528	5	تزيد عن ثلاثة أشهر
5,504,388,409	6,565,896,033	6	نعم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
184,350	1,388,743	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
246,260,107	424,735,000	8	استثمارات عقارية
331,399,889	321,010,044	9	موجودات ثابتة - بالصافي
10,156,377	4,609,260	10	موجودات غير ملموسة
22,964,567	49,246,416	18	موجودات ضريبية مؤجلة
107,211,771	139,692,845	11	موجودات أخرى
901,081,425	1,136,085,254	12	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>56,935,160,783</u>	<u>68,799,861,439</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق
			غير المسيطرة وحقوق الملكية
			المطلوبات
34,679,630,612	38,171,425,809	13	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
5,748,218,880	8,346,349,829	14	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
5,217,813,559	7,521,296,220	15	تأمينات نقدية
21,817,891	88,936,189	16	نعم دائنة
78,294,941	141,658,085	17	مخصصات متنوعة
4,229,701	4,229,701	18	مخصص ضريبة الدخل
74,887,943	285,813,592	19	مطلوبات أخرى
<u>45,824,893,527</u>	<u>54,559,709,426</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
3,436,387,554	4,274,276,640	20	حسابات الاستثمار المطلقة
113,326,373	123,333,034	22	احتياطي مخاطر الاستثمار
<u>3,549,713,927</u>	<u>4,397,609,674</u>		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
<u>49,374,607,454</u>	<u>58,957,319,100</u>		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي المصرف
5,000,000,000	5,000,000,000	24	رأس المال المكتوب به (المدفوع)
33,051,351	33,051,351	25	احتياطي عام مخاطر التمويل
40,821,491	219,296,384	21	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
3,551,311,590	5,628,417,269		الأرباح المدورة غير المحققة
(1,067,250,474)	(1,040,877,691)		الخسائر المترتبة
<u>7,557,933,958</u>	<u>9,839,887,313</u>		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
<u>2,619,372</u>	<u>2,655,026</u>	23	حقوق غير المسيطرة
<u>56,935,160,783</u>	<u>68,799,861,439</u>		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية

السيد أحمد يوسف اللحام
المفوض بأعمال المدير العام بالوكالة

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	إيضاح	
391,634,725	465,760,404	26	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(215,694,328)	(185,726,131)	27	مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
60,402,842	193,448,854	28	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(12,416,563)	(15,853,273)	29	المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك
223,926,676	457,629,853		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق
-	-		احتياطي معدل الأرباح
223,926,676	457,629,853		إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(15,675,871)	(12,952,335)		احتياطي مخاطر الاستثمار
(141,082,838)	(116,571,017)	30	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من الدخل المشترك القابل للتوزيع
67,167,967	328,106,501	31	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
654,881,191	504,473,203	32	إيرادات الخدمات المصرفية
385,730,444	273,093,488		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
2,521,900,026	2,077,105,678		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
4,575,247	9,052,117	33	إيرادات أخرى
3,634,254,875	3,191,830,987		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(159,148,712)	(236,786,074)	34	نفقات الموظفين
(40,340,085)	(40,095,190)	10-9	استهلاكات وإطفاءات
(168,720,486)	(277,706,136)	35	مصاريف أخرى
(245,875,337)	-	27	مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(666,057,030)	(560,011,320)		مخصصات متنوعة
(1,280,141,649)	(1,114,598,720)		إجمالي المصروفات
2,354,113,226	2,077,232,266		الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
6,015,270	26,281,849		إيراد(مصروف) ضريبة الدخل
-	-		الزكاة
2,360,128,496	2,103,514,116		صافي الربح السنة
2,360,093,363	2,103,478,461		يعود الى:
35,133	35,655		مساهمي المصرف
			حقوق غير المسيطرة
47.20	42.07	36	الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
2,354,113,226	2,077,232,266	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية:
40,340,085	40,095,190	اهتلاكات واطفاءات
156,758,709	129,523,352	العائد على حسابات الإستثمار المطلقة
461,569,665	185,726,131	مخصص تدني قيم وضم أرصدة الأنشطة التمويلية
666,057,030	560,011,320	مخصصات مختلفة
3,678,838,715	2,992,588,260	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
1,566,880,507	(2,492,413,235)	النقص (الزيادة) في الإبداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(65,649,584)	(120,428,032)	النقص (الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب
658,735,234	(1,236,762,223)	النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(42,916,098)	(32,451,998)	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
-	(20,000,000)	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
1,316,147,554	1,244,479,960	تأمينات نقدية
5,510,134	64,848,044	ذمم دائنة
(8,132,415)	236,451,443	مطلوبات مختلفة
7,109,414,047	636,312,218	صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الاستثمارية:
(2,154,327)	-	شراء (بيع) الاستثمارات في العقارات
74,559,168	(1,160,000)	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(555,500)	-	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(24,407,563)	(24,158,227)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
26,238,819	-	موجودات ثابتة مالية
73,680,597	(25,318,227)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات التمويلية:
(638,455,601)	696,331,323	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
2,764,373,129	1,868,114,684	صافي الزيادة في الحسابات الجارية
(187,565,193)	(140,415,168)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
1,938,352,335	2,424,030,839	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
241,924,067	874,989,284	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
9,363,371,046	3,910,014,113	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه خلال العام
		يضاف:
4,375,903,580	13,739,274,626	النقد وما في حكمه في بداية المدة
13,739,274,626	17,649,288,739	النقد وما في حكمه في نهاية المدة

37

مصرف الشام ش.م.م

**بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014**

بيان الغيرات في حقوق المكية الموحد للسنة المنتهية في 2014-12-31

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطر (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل							
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5,000,000,000	-	33,051,351	40,821,491	3,551,311,590	-	(1,067,250,474)	7,557,933,959	2,619,372	7,560,553,330
الرصيد في بداية السنة	احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	178,474,893	-	-	-	178,474,893	-	178,474,893
-	-	-	-	-	2,103,478,461	-	2,103,478,461	35,655	2,103,514,116
ربح (خسارة) السنة	-	-	-	2,077,105,678	(2,103,478,461)	26,372,782	-	-	-
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	5,628,417,269	-	(1,040,877,691)	9,839,887,313	2,655,026	9,842,542,339
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	-	33,051,351	219,296,384	5,628,417,269	-	(1,040,877,691)	9,839,887,313	2,655,026	9,842,542,339

بيان الغيرات فى حقوق المكىة الموحد للسنة المنتهىة فى 2013-12-31

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات	الاحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطر (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5,000,000,000	-	33,051,351	40,821,491	1,029,411,565	-	5,197,840,596	2,584,238	5,200,424,834
الرصيد في بداية السنة								
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-
ربح (خسارة) السنة	-	-	-	2,360,093,363	-	2,360,093,363	35,133	2,360,128,496
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	(2,360,093,363)	(161,806,663)	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2013	5,000,000,000	33,051,351	40,821,491	3,551,311,590	(1,067,250,474)	7,557,933,959	2,619,372	7,560,553,330

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م ("البنك") شركة مساهمة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد (إيضاح 24). بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها تسعة والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلقها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيمة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة و توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم (1) بتاريخ 31-1-2015 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من (ثلاثة أعضاء هم السادة : فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي رئيساً للهيئة، فضيلة الدكتور أحمد حسن نائباً للرئيس وعضواً تنفيذياً للهيئة، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تعينهم الجمعية العمومية لمدة (ثلاث سنوات قابلة للتجديد) بناءً على موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (999 / م ن / 4) تاريخ 2013/8/7.

لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف .

2 - السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجرة و الموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع و الاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

يراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.

إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
2013	2014		
ليرة سورية	ليرة سورية		شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000	99%	
247,500,000	247,500,000		

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة. نتائج عمليات الشركة التابعة المشتراة أو المباعة خلال السنة التي تم التخليص منها يتم تضمينها في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أحتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (و وفقاً لقرار مجلس النقد و التسليف 501/م ن / 4 تاريخ 2009/05/10).

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأُم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء. في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغيرات في السياسات المحاسبية:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة و المعدلة المطبقة و التي ليس لها تأثير مادي على المعلومات المالية الموحدة:

تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المعدلة التالية عند إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية المعدلة أي تأثير مادي على المبالغ المعلنة للفترة الحالية و فترة المقارنة إلا أنها قد تؤثر على احتساب المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- التعديلات على المعيار رقم 10 من معايير التقارير المالية الدولية: البيانات المالية الموحدة – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.

- التعديلات على المعيار رقم 12 من معايير التقارير المالية الدولية: الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 27: البيانات المالية المنفصلة (المعدل في 2011) – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 32: الأدوات المالية: العرض – تعديلات تتعلق بمقاصة الموجودات و المطلوبات.

التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة):

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 36: انخفاض قيمة الموجودات – تعديلات ناتجة عن الإفصاحات عن القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39: الأدوات المالية: الاعتراف و القياس – تعديلات تتعلق باستبدال الأدوات المشتقة.
- التفسير رقم 21 الصادر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية: جباية الضرائب.

تسري على الفترات

السنوية

معايير التقارير المالية الجديدة و المعدلة:

التي تبدأ في أو بعد

1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار رقم 2 من معايير التقارير المالية: السداد على أساس الأسهم – تعريف "شرط الاستحقاق".
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار رقم 3 من معايير التقارير المالية الدولية: دمج الأعمال – احتساب الثمن المشروط و استثناء الانتلافاة المشتركة من نطاق المعيار.
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار رقم 8 من معايير التقارير المالية الدولية: القطاعات التشغيلية – تجميع القطاعات، و تسوية موجودات القطاع.
1 كانون الثاني 2016	- التعديلات على المعيار رقم 11 من معايير التقارير المالية الدولية: الترتيبات المشتركة – تعديلات تتعلق باحتساب الاستحواذ على حصة ما في عملية مشتركة.
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار رقم 13 من معايير التقارير المالية الدولية: قياس القيمة العادلة – نطاق استثناء.
1 كانون الثاني 2017	- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 15: الايرادات من العقود مع العملاء – يقوم هذه المعيار بتحديد متى و كيف تقوم المنشآت بالاعتراف بالاييرادات كما يتطلب من المنشأة تزويد مستخدمي البيانات المالية بالمزيد من الإفصاحات التوضيحية ذات الصلة.
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار الدولي رقم 16: الممتلكات و الآلات و المعدات – إعادة بيان تناسبي للاستهلاك المتراكم فيما يتعلق بإعادة التقييم.
1 كانون الثاني 2016	- التعديلات على المعيار الدولي رقم 16: الممتلكات و الآلات و المعدات – تعديلات تتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك و الإطفاء.
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19: امتيازات الموظفين – تم التعديل لايضاح المتطلبات المتعلقة بكيفية ربط المساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى المرتبطة بالخدمة بفترات الخدمة.
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 24: الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة – منشآت إدارية.
1 كانون الثاني 2016	- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 38: الموجودات غير الملموسة – تعديلات تتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك و الإطفاء.
1 تموز 2014	- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 40: العقارات الاستثمارية – العلاقة المتداخلة بين المعيار رقم 3 من معايير التقارير المالية الدولية و المعيار المحاسبي الدولي رقم 40.

معايير التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية و غير مطبقة :

- معيار المحاسبة الدولي رقم 29 – المحاسبة في ظل اقتصاديات التضخم المرتفع- لم يطبق البنك المعيار 29.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية لأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والائخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين. بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (219,228,369) ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.5% سنوياً بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أو طريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تركز لمرّة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تركز بمبلغ 4.38 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالها نسبة 2.5% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال عام 2014 تم ترحيل مبالغ بمقدار (3,060,958 ل.س.) إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,687,336.05 ل.س.) خلال عام 2013.

وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
فوائد من البنوك	2,986,416.33	1,459,804.05
تجنّب أرباح معاملات غير شرعية	70,941.34	204,826.00
زيادة بالصندوق	3,600.00	22,706.00
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	3,060,957.67	1,687,336.05
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	540,958.02	1,983,962.35

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية بصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية. وأقرت هيئة الرقابة الشرعية في الموظفين غير الأساسيين في البنك (الحراس وعمال التنظيف) الذين تمر بهم ظروف صعبة أن تقوم لجنة داخلية في المصرف بعضوية دائرة الرقابة الشرعية بالتبرع لهم، بعد دراسة حالتهم ووضعهم ومدى استحقاقهم لمساعدتهم على قضاء حاجاتهم.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية و التمويلية وإيرادات ناجمة عن عمليات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمليات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2013	2014	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديع العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها . يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير. أو المخالفة

يتم التنضيق بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنضيق احتساب وتحديد الربح.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2013			31 كانون الأول 2014			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
0.991%	0.687%	3.819%	0.442%	0.455%	4.463%	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
33%	33%	25%	-	-	-	الحد الأقصى لنسبة المضاربة

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) كحد أقصى 50% من صافي الربح المتحقق. قام البنك خلال العام بالتنازل عن جزء من حصته كمضارب لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بهدف رفع معدل العائد الموزع على المودعين .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال المودعين في الوعاء الاستثماري قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (تتمة):

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة ، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار ، فيطبق على هذا الخروج مبدأ الخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل ، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك ، أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على تقديرات إدارة البنك وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م ن/ب الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، والقرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل للقرار 597 وتعديلاته والذي تم تمديد العمل به بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م ن/ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014

يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد ، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

ج. الأدوات المالية – الاعتراف الأولي و القياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية :

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها وإثباتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

هي استثمارات تم اقتنائها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).

- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراؤها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغير، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم إثباتها بالتكلفة مضافاً إليها أية مصروفات مباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل ما بين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.
- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة – إن وُجد – في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.
- يتم تسجيل الأرباح المتأتية من الموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية بمراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدث حدث واحد أو أكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهرية، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود المُرَاجحة:

- بغرض التقادي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء ، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء ، وفي كلا الحالتين يأخذ المصرف من العميل هامش الجدية .
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف بإعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف.
- أما في حالة اتمام العميل للعملية بتحويل هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- ويعتبر هامش الجدية أمانة للحفظ لدى المصرف لا يجوز التصرف فيه، أو يأذن العميل للمصرف باستثماره على أساس المضاربة الشرعية.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرَاجحة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية متعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

السلم والسلم المُوازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مخصص تدني إذا كان هنالك احتمالاً قوياً بعدم وفاء المُسلم إليه (البائع) بالمُسلم فيه (البضاعة) أو احتمالاً قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم المُوازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع المُوازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع المُوازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع المُوازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

موجودات متاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المُحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق موزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المُتعاقد عليها). وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها

التمويل بالمضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدًا كان أو عينًا) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عينًا وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها راسمال المضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم إثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقدًا فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقدًا أما إذا كانت عينًا فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المُتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمّا في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب المصرف في راسمال المشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

الاستثمارات المقيدة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمها المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسجيلها أو تم نقلها للمصرف.
- إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم اعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها من عملية تسهيل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي يأخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الأخرى الملائمة.
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الائتمانية.

ح. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية):

الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع إلى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

- يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):

- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الاتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصاً.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

ذ. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك:

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتهلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الأصلح التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

ر. الاستثمارات في العقارات:

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ز. احتياطي مخاطر الاستثمار:

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
- يقتطع المصرف ما لا يقل عن (10%) من "إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة" وفق ما هو وارد في بيان الدخل كاحتياطي لمخاطر الاستثمار وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
- عند التصفية الرصيد المتبقي من احتياطي مخاطر الاستثمار يؤول لأصحاب حسابات الاستثمار.

س. احتياطي معدل الأرباح:

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (المصرف) بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤول الرصيد المتبقي في مبلغ الاحتياطي المتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

ش. القيمة العادلة للموجودات المالية:

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:

- تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

إهلاك موجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بداية بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم إهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الإنتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.5%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ص. المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأنّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:

- لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين .

المكافآت المرتبطة بالأسهم:

- لا توجد مكافآت مرتبطة بالأسهم .

ض. ضريبة الدخل:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال:

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء:

حسابات الاستثمار المقيمة:

يقصد بالاستثمارات المقيمة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيمة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيمة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيمة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا. يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاوص:

يتم إجراء تقاوص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاوص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بزمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.
- يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

(1) الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن: يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.

(2) الدخل من الصفقات (العمليات): مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية).

العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات والمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

ل. الموجودات غير الملموسة:

أ - الشهرة:

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند مُنفصل كموجودات غير ملموسة، أمّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى:

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقَدَّر بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مُراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مُراجعة أيّة مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مُراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أيّة تعديلات على الفترات اللاحقة.
- يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصرف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
- يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:

- الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
- نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أو استخدامه.
- قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
- كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أو فوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
- وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
- قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتمد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب أطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى :

برامج معلوماتية 20%

م. النقد وما في حكمه:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	
98,809,609	611,418,220	نقد في الخزينة
3,593,677,790	9,686,471,005	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
448,173,447	611,556,768	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
4,140,660,847	10,909,445,993	متطلبات الاحتياطي النقدي(*)

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ (611,556,768) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (448,173,447) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2013، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		البيان
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
26,353,789,273	18,121,496,512	22,325,295,008	12,464,613,011	4,028,494,265	5,656,883,501	
15,462,825,496	27,127,701,301	14,155,953,412	23,281,943,002	1,306,872,084	3,845,758,299	حسابات جارية و تحت الطلب
2,859,803,070	243,627,509	2,859,803,070	243,627,509	-	-	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
44,676,417,839	45,492,825,322	39,341,051,490	35,990,183,522	5,335,366,349	9,502,641,801	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية لمتحقاقها الاصيلي 3 أشهر او أقل

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		البيان
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,880,038,880	4,111,050,725	1,880,038,880	4,111,050,725	-	-	حسابات استثمارية مطلقة
146,680,974	1,587,882,533	146,680,974	1,587,882,533	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك
						مخصص انخفاض في قيمة حسابات استثمارية مطلقة (**)
(1,032,284,651)	(1,944,006,730)	(1,032,284,651)	(1,944,006,730)	-	-	
994,435,203	3,754,926,528	994,435,203	3,754,926,528	-	-	

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(556,747,491)	(1,032,284,651)	رصيد في بداية السنة
(641,057,030)	(487,011,320)	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
165,519,870	(424,710,759)	فروقات سعر الصرف
(1,032,284,651)	(1,944,006,730)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة، الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية. وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين و منها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01 ، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثمانية سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحاماة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار :

صدر قرار من قبل المحكمة الكويتية بإخراج شركة دار الاستثمار من قانون إعادة الهيكلة و بالتالي قرر مجلس إدارة البنك زيادة المخصصات المشككة لتصل إلى 100% من الدين خلال الفترة القادمة .

علماً أننا قمنا بإعادة فتح ملف القضية ضد شركة دار الاستثمار عن طريق مكتب المحاماة المعتمد لدينا في الكويت.

مؤخراً قامت شركة دار الاستثمار باستئناف الحكم الصادر لتشميلها مجدداً بإعادة الهيكلة و نحن بانتظار قرار المحكمة.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المرابحة و المرابحة للأمر بالشراء	8,438,089,346	7,246,848,224	-	-	8,438,089,346	7,246,848,224
يضاف : ذمم أخرى(**)	50,065,247	604,711	-	-	50,065,247	604,711
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(404,490,737)	(466,313,850)	-	-	(404,490,737)	(466,313,850)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(176,352,886)	(130,126,001)	-	-	(176,352,886)	(130,126,001)
(ينزل): مخصص تدني لمحفوظة التسهيلات الائتمانية (****)	(1,341,414,937)	(1,146,624,675)	-	-	(1,341,414,937)	(1,146,624,675)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	6,565,896,033	5,504,388,409	-	-	6,565,896,033	5,504,388,409

(*) بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 3,134,782,384 ليرة سورية مقابل 2,725,043,894 ليرة سورية للسنة السابقة أي ما نسبته (36.93%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات ، مقابل ما نسبته (37.60%) للسنة السابقة . بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 2,958,429,497 ليرة سورية أي ما نسبته (35.59%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة مقابل 2,487,543,951 ليرة سورية أي ما نسبته (37.4%) للسنة السابقة.

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موع دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات::

2014	2013	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,146,624,675	688,900,000	الرصيد في بداية السنة
185,726,132	461,569,665	المكون خلال السنة
-	-	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المعدومة)
9,064,130	(3,844,990)	فرق سعر الصرف
1,341,414,937	1,146,624,675	الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 168,838,936 ليرة سورية مقابل 135,987,451 ليرة سورية للسنة السابقة.

الأرباح المحفوظة:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	130,126,001	33,802,560	-	-	130,126,001	33,802,560
الأرباح المحفوظة خلال السنة	103,177,077	118,448,856	-	-	103,177,077	118,448,856
الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات	(56,950,192)	(22,125,415)	-	-	(56,950,192)	(22,125,415)
الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	176,352,886	130,126,001	-	-	176,352,886	130,126,001

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
184,350	228,743	-	-	184,350	228,743	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية
-	1,160,000	-	-	-	1,160,000	موجودات آيلة لوفاء ديون
71,338,750	72,543,142	-	-	71,338,750	72,543,142	الأجمالي(1)
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	المخصصات(2)
184,350	1,388,743	-	-	184,350	1,388,743	الصافي(2-1)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتبجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2013	إجمالي 2014	موجودات مستلمة أخرى 2014	عقارات مستلمة 2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	رصيد بداية السنة
-	-	-	-	إضافات
-	1,160,000	-	1,160,000	استبعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
-	-	-	-	رصيد نهاية السنة
-	1,160,000	-	1,160,000	

8 استثمارات عقارية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	424,735,000	246,260,107	-	-	424,735,000	246,260,107
	424,735,000	246,260,107	-	-	424,735,000	246,260,107

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل، فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	
203,284,289	246,260,107	تكلفة الإستثمار
2,154,327	-	إضافات
40,821,491	178,474,893	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
246,260,107	424,735,000	

*في 31 آذار 2014 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2014 والبالغ (178,474,893) ليرة سورية .

9 موجودات ثابتة – بالصافي

2014	أراضي و مباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	66,674,068	81,455,661	83,869,986	79,799,708	12,049,215	202,254,753	526,103,391
الفروع المغلقة (فرع صحنيا)*		19,723,049	12,438,153	6,978,664			39,139,866
إضافات		5,158,870	6,843,795	1,954,608	2,199,100	8,001,854	24,158,227
استبعادات					(1,811,515)		1,811,515
الرصيد في نهاية السنة	66,674,068	106,337,580	103,151,934	88,732,980	12,436,800	210,256,607	587,589,969
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم و في بداية السنة	(3,220,349)	(34,922,010)	(58,263,695)	(63,396,818)	(9,817,292)	-	(169,620,164)
الفروع المغلقة		(6,068,229)	(5,570,095)	(4,279,627)		-	(15,917,951)
استهلاك السنة		(12,953,552)	(11,506,208)	(8,524,286)	(1,564,027)	-	(34,548,073)
استبعادات					1,811,515	-	1,811,515
انخفاض القيمة	(48,305,252)						(48,305,252)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	(51,525,601)	(53,943,791)	(75,339,998)	(76,200,731)	(9,569,804)	-	(266,579,925)
صافي القيمة الدفترية	15,148,467	52,393,789	27,811,936	12,532,249	2,866,996	210,256,607	321,010,044
رصيد 31 كانون الأول 2014							

(*) لدى البنك فرعين مغلقين هما فرع صحنيا وفرع حمص وذلك لدواع أمنية.

9 موجودات ثابتة – بالصافي

2013	أراضي و مباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة:							
رصيد في بداية السنة	66,674,068	72,512,856	83,555,761	73,589,794	12,049,215	193,314,134	501,695,828
الفروع المغلقة (فرع صحنيا)*	-	19,723,049	12,438,153	6,978,664	-	-	39,139,866
الإضافات	-	8,942,805	314,225	6,209,914	-	8,940,619	24,407,563
الاستبعادات	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	66,674,068	101,178,710	96,308,139	86,778,372	12,049,215	202,254,753	565,243,257
الاستهلاك المتراكم							
استهلاك متراكم و في بداية السنة	(51,525,601)	(30,320,593)	(51,253,535)	(58,289,052)	(8,622,292)	-	(200,011,073)
الفروع المغلقة	-	(6,068,228)	(5,570,094)	(4,279,626)	-	-	(15,917,948)
الإضافات	-	(4,601,418)	(7,010,161)	(5,107,768)	(1,195,000)	-	(17,914,347)
انخفاض القيمة	-	-	-	-	-	-	-
الاستبعادات	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	(51,525,601)	(40,990,239)	(63,833,790)	(67,676,446)	(9,817,292)	-	(233,843,368)
صافي القيمة الدفترية							
رصيد 31 كانون الأول 2013	15,148,468	60,188,471	32,474,349	19,101,926	2,231,923	202,254,753	331,399,889

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	أنظمة حاسوب وبرامج البيان التكلفة
95,960,498	96,515,998	رصيد بداية السنة
247,000	247,000	الفروع المغلقة
555,500	-	إضافات
96,762,998	96,762,998	الرصيد
(80,098,830)	(86,464,061)	الإطفاء
(142,559)	(142,559)	رصيد بداية السنة
(6,365,231)	(5,547,117)	الفروع المغلقة
-	-	الإطفاء للسنة
(86,606,620)	(92,153,737)	التدني خلال السنة
10,156,377	4,609,260	الرصيد
		رصيد نهاية السنة

11 موجودات أخرى

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	البيان
43,056,973	59,663,620	إيرادات برسم القبض (*)
42,982,249	53,205,494	مصروفات مدفوعة مقدماً
16,841,350	21,968,141	دفعات مقدمة لشراء أصول
2,700,000	2,700,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
-	198,599	مدينون مختلفون
1,531,198	1,856,992	مخزون طوابع وقرطاسية
107,211,771	139,692,845	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف و المؤسسات المالية .

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة و المشتركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة ، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
281,698,513	281,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)
619,382,912	854,386,741	
901,081,425	1,136,085,254	

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية ومصرف سورية المركزي:

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	حسابات جارية وتحت الطلب
34,127,345,612	38,141,425,809	65,035,194	671,234,403	34,062,310,418	37,470,191,406	
552,285,000	30,000,000	-	-	552,285,000	30,000,000	حسابات استثمار (*)
34,679,630,612	38,171,425,809	65,035,194	671,234,403	34,614,595,418	37,500,191,406	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		حسابات جارية / تحت الطلب :
3,566,648,426	3,033,421,651	بالليرة السورية
2,181,570,454	5,312,928,178	بالعملات الأجنبية
5,748,218,880	8,346,349,829	

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 3,176,615,731 ليرة سورية أي ما نسبته (38.06%) من إجمالي الودائع مقابل 2,521,694,139 ليرة سورية أي ما نسبته (43.87%) في السنة السابقة .

15 تأمينات نقدية

2013		2014		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	1,240,906,837	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,667,309,971	-	6,222,308,505	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	1,919,963	-	-	هامش الجدية
-	548,583,625	-	58,080,879	تأمينات أخرى
-	5,217,813,559	-	7,521,296,220	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (7,518,084,760) في نهاية 2014 مقابل (5,208,626,001) في السنة السابقة

16 ذمم داتنة:

البیان

2013		2014		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,334,385	-	1,364,385	توقيفات محتجزة
-	3,183,966	-	72,205,207	دائنو عمليات التمويل
-	15,315,577	-	14,825,639	موردين
-	1,983,962	-	540,958	صندوق المخالفات الشرعية (*)
-	21,817,891	-	88,936,189	المجموع

(*) يمثل هذا المبلغ الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية وفق قرار هيئة الرقابة الشرعية، وقد تم التوجيه من قبل هيئة الرقابة الشرعية لأصرفها بأوجه الخير.

17 مخصصات متنوعة:

2014	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	مخصص فروقات القطع التشغيلي
17,707,521	-	-	-	-	17,707,521	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
50,000,000	37,480,644	-	-	-	87,480,644	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
9,727,417	-	-	-	-	9,727,417	مخصص احتجاز تعويض صراف
860,003	80,000	-	-	-	940,003	مخصص مخاطر نقل الأموال
-	25,802,500	-	-	-	25,802,500	المجموع
78,294,941	63,363,144	-	-	-	141,658,085	

2013	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	مخصص فروقات القطع التشغيلي
17,707,521	-	-	-	-	17,707,521	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
25,000,000	25,000,000	-	-	-	50,000,000	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
9,727,417	-	-	-	-	9,727,417	مخصص احتجاز تعويض صراف
907,503	-	-	-	-	860,003	مخصص مخاطر نقل الأموال
-	-	-	-	-	-	المجموع
53,342,441	25,000,000	-	-	-	78,294,941	

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) جميعها من مصادر مشتركة.

18 ضريبة الدخل:

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف:
إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البين	2014	2013
رصيد بداية السنة	4,229,701	4,229,701
ضريبة الدخل المدفوعة	-	-
ضريبة الدخل المستحقة	-	-
رصيد نهاية السنة	4,229,701	4,229,701

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 م لا زال البنك يخضع للتدقيق المالي الضريبي و لم يتم اصدار أي قرار حتى تاريخ 31-12-2014.

18-2 موجودات ضريبية مؤجلة:

رصيد بداية السنة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
2014	2013	2014	2013	2013
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
22,964,567	26,281,849	49,246,416	49,246,416	22,964,567

- موجودات
ضريبية مؤجلة

إنَّ الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

2014		2013	
موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
22,964,567	-	16,949,297	-
26,281,849	-	6,015,270	-
-	-	-	-
49,246,416	-	22,964,567	-

رصيد بداية السنة *

المضاف

المستبعد

رصيد نهاية السنة*

* جميعها من موارد مالية مشتركة

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :
البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,354,113,226	2,077,232,266	الربح قبل الضريبة
		التعديلات
(140,572,730)	(13,735,607)	(استرداد)/مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
12,414,000	5,127,126	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
641,057,030	-	مخصصات تشغيلية أخرى
25,000,000	50,000,000	مخصص مواجهة خسائر طارئة *
(3,140,863)	(3,088,594)	أرباح شركة تابعة
(2,521,900,026)	(2,077,105,678)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
(389,541,878)	(141,649,350)	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
(22,571,240)	(103,219,837)	(الخسارة)/الربح الضريبي
%25	%25	نسبة الضريبة
(5,642,810)	(25,804,959)	(إيراد) مصروف ضريبة الدخل
(372,460)	(476,890)	إيراد ضريبة الدخل شركة تابعة
(6,015,270)	(26,281,849)	(إيراد)/مصروف ضريبة الدخل الموحد

19 مطلوبات أخرى:

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
482,811	-	أرباح محققة لايداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
28,562,569	175,490,768	حوالات و أوامر دفع
25,628,012	65,179,050	نفقات مستحقة غير مدفوعة
18,637,978	23,745,311	مستحق لجهات حكومية
(1,491,055)	1,930,729	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
3,067,628	19,467,734	ذمم دائنة أخرى
74,887,943	285,813,592	

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

البيان

2013	2014	
المجموع	المجموع	
مصارف ومؤسسات مالية	مصارف ومؤسسات مالية	
عملاء	عملاء	
ليرة سورية	ليرة سورية	
739,123,014	992,557,958	حسابات التوفير
2,077,614,920	2,687,514,517	لأجل
576,189,413	488,900,000	الوكالات الاستثمارية
3,392,927,347	3,680,072,475	المجموع
43,460,207	28,261,610	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
3,436,387,554	3,708,334,085	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

21 الاحتياطي القيمة العادلة:

البيان

2013	2014
ليرة سورية	ليرة سورية
40,821,491	40,821,491
-	178,474,893
40,821,491	219,296,384

بداية رصيد السنة
القيمة العادلة للإستثمارات
احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات

22 احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان

2013	2014
ليرة سورية	ليرة سورية
101,454,971	113,326,373
15,675,871	12,952,335
-	-
(3,804,469)	(2,945,674)
113,326,373	123,333,034

رصيد بداية السنة
الإضافات خلال السنة
الاستبعادات خلال السنة
فروق سعر الصرف
الرصيد في نهاية السنة

23 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

24 رأس المال المكتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 37,500,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 12,500,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2013	2014
ليرة سورية	ليرة سورية
5,000,000,000	5,000,000,000
5,000,000,000	5,000,000,000

رأس المال المصرح والمكتب به
رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب.

كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

25 الاحتياطات والمخصصات المكونة لقاء الديون:

- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9،

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم اعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت ادارة المصرف حجز مخصصات اضافية تعادل 99,638,481 ليرة سورية.

- قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2014/12/31 بمبلغ 27,919,356 ل.س.

- قام المصرف بتشكيل مخصص للديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة بتاريخ 2014/12/31 بمبلغ 1,172,465,182 ل.س،

- ولم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها المصرف لنهاية عام 2014، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2014/12/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الإحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن.ب/4 وتعديله بالقرار 650/م.ن.ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن.ب/4

- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2014/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب/4) بمبلغ 51,119,337 ليرة سورية، منها 9,727,417 ليرة سورية مشكلة على التسهيلات غير المباشرة، وتبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مبلغاً وقدره 14,978,102 ليرة سورية.

26 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

المشتركة		البيان
2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
391,634,725	465,760,404	المراوحة
391,634,725	465,760,404	المجموع

27 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/4) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب4).
يتم تكوين مخصص للذمم الناتجة عن عمليات المضاربة و المشاركة.

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

المشتركة		البيان
2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
60,402,842	193,448,854	حسابات استثمارية
-	-	وكالات استثمارية
60,402,842	193,448,854	المجموع

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وذلك وفق السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية كمايلي:

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,676,477	3,776,182	مصاريف البريد والهاتف
1,330,318	1,411,476	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,301,576	5,735,034	إعلان ومعارض
2,441,250	3,631,582	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
129,052	84,654	مصاريف اقامة وضيافة
2,537,890	1,214,345	مصاريف أخرى
12,416,562	15,853,273	

30 حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك القابل للتوزيع:

البيان		
2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		مصارف ومؤسسات مصرفية
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
		توفير
		لأجل
		عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
		المجموع
5,353,584	19,102,169	
47,621,414	48,555,191	
88,107,840	48,913,657	
141,082,838	116,571,017	

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	بصفته مضارب
26,764,453	45,165,465	بصفته رب مال
40,403,514	282,941,036	بثقلته وكيل بالاستثمار
-	-	المجموع
67,167,967	328,106,501	

32 إيرادات خدمات مصرفية:

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	ايرادات العمولات والرسوم
914,207,460	520,522,354	أعباء الرسوم والعمولات
(259,326,268)	(16,049,152)	المجموع
654,881,191	504,473,203	

33 إيرادات أخرى:

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	عمولات أسهم
158,820	1,760	رسوم ادارية - مرابحة
973,050	947,700	دخل اخرى
3,326,377	-	مصاريف مستردة أخرى
117,000	56,650	أخرى
-	8,046,007	المجموع
4,575,247	9,052,117	

34 نفقات الموظفين:

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
145,867,237	214,972,848	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
8,296,928	11,882,649	نفقات طبية
3,697,876	5,570,364	مصاريف تدريب
1,286,671	2,785,723	مصاريف سفر
-	1,574,490	المجموع
159,148,712	236,786,074	

35 مصاريف أخرى:

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
65,282,478	82,534,548	مصاريف إيجار
22,765,597	72,242,032	مصاريف أنظمة معلومات
10,072,440	4,795,773	مصاريف البريد والهاتف وشحن
4,413,723	22,066,183	مصاريف إشتارات
6,424,857	5,735,034	مصاريف إعلان و معارض
3,627,560	4,567,945	مصاريف الكهرباء و الماء
6,529,880	13,321,674	مصاريف ادارية صرافات الالية
10,219,268	9,121,242	مصاريف سفر و مواصلات و ضيافة
2,544,919	3,386,505	مصاريف التنظيف
3,723,150	14,105,685	رسوم وأعباء حكومية
2,401,980	3,675,932	مصاريف تأمين
2,441,250	3,631,581	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
2,301,576	2,470,592	مصاريف حراسة
1,670,319	2,205,976	مصاريف طباعة و قرطاسية
7,646,639	6,183,905	مصاريف مجلس إدارة و جمعية عمومية
5,604,627	55,725	مصاريف قضائية
-	600,000	تبرعات
11,050,223	27,005,804	أخرى
168,720,486	277,706,137	المجموع

36 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف):

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,360,093,363	2,103,478,461	ربح (خسارة) السنة
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
47.20	42.07	حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف)
47.20	42.07	أساسي

37 النقد وما في حكمه:

البيان

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,692,487,400	10,297,889,225	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
44,676,417,838	45,492,825,322	يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف
(20,078,105,855)	(26,584,982,708)	ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(14,551,524,757)	(11,556,443,100)	(ينزل) الايداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
13,739,274,626	17,649,288,739	(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات
		مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

38 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:
فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2014:

البيان/2014	الشركة الأم	الشركات التابعة	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب	8,586,747,349	-	-	-	-	-	-
حسابات استثمار مطلقه استحقاقها الاصلي 3 أشهر او أقل	19,738,620,000	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصلي أكثر من 3 أشهر	1,587,882,533	-	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	10,784,934	-	-	-	4,871,720	-	-
مجموع الموجودات	29,924,034,816	-	-	-	4,871,720	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات							
حسابات جارية /تحت الطلب :	96,000	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	-	-	-	-	110,680,920	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الاجل	-	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	50,000	-	-
حقوق الاقلية	-	-	-	-	2,655,026	-	-
مجموع المطلوبات	96,000	-	-	-	263,385,946	-	-

بنود خارج الميزانية:

38 المعاملات مع أطراف ذات علاقة(تتمة):

عناصر بيان الدخل:	135,535,501	-	-	-	-	-	-
ايرادات الانشطة الاستثمارية	-	-	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	-	-	3,863,669	-
مصرفات ادارية وعمومية	-	-	-	-	-	775,075	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	476,890	-
معلومات إضافية							
نعم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-	-
نعم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
24,351,140	28,498,864	رواتب
-	28,719,028	مكافآت
		مجلس الإدارة:
7,646,639	6,183,905	مصاريف إقامة و اجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
4,882,500	7,263,163	أتعاب
36,880,279	70,664,960	المجموع

39 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:
يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

2013	2014	
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	البيان
44,676,417,839	45,492,825,322	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
994,435,203	3,754,926,528	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
5,504,388,409	6,565,896,033	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		المطلوبات المالية
34,679,630,612	38,171,425,809	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
3,549,713,927	4,397,609,674	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
21,817,891	88,936,189	ذمم دائنة
74,887,943	285,813,592	مطلوبات أخرى

40 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياستها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم مراقبة هذه الحدود وتحديد قياستها ومتابعتها ومن قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتلتزم دائرة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II والمتابعة في هذين المجالين مما يحدد مستويات التعرض ويخفف من احتمالية وقوع المخاطر.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة. يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف. يقوم مجلس الإدارة بالتأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر حول التعرضات القائمة.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف ومنتجاته المصرفية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتفعيل نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف آخذة بعين الاعتبار منتجات المصرف ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف. تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ظاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية طارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقيم فعاليتها وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر

التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر و سرعة الإبلاغ عن الانحرافات و إجراءات التصحيح المتخذة.

أولاً: الإفصاحات الوصفية :

1. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و السيولة و المخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم و المتفق عليه، و بهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية و مراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل و على مستوى العملاء و يقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع و منطقة جغرافية و مجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية و الالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار و التي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار و الانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية و المخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية و ما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموازنة بين تواريخ استحقاق الموجودات و المطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركيزات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، و كذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها و الصعوبة في تمويل الموجودات، و بهذا الصدد يقوم البنك بإدارة و مراقبة السيولة بشكل يومي و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و يحتفظ بنسب سيولة كافية و يلتزم بقرارات مجلس النقد و التسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، و بهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل و يتم تقييم مدى تأثير العمليات و النشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة و يتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك و آليات تطبيق هذه الاستراتيجية و تطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات و الأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

40 إدارة المخاطر (تتمة):

أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

2. الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر:

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما و تتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم و استحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة و وضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك و استراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات و المنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة و مراقبة هذه الحدود و مراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات و الإجراءات و من ثم مستويات الدوائر و الأقسام و الفروع و تقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر و تحديد القصور و أثارها.
- وضع خطط الطوارئ و خطط استمرارية العمل و اختبار فعاليتها و تطويرها بشكل مستمر.

هذا و قد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام و إجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و السيولة و مخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط و رقابة من خلال:

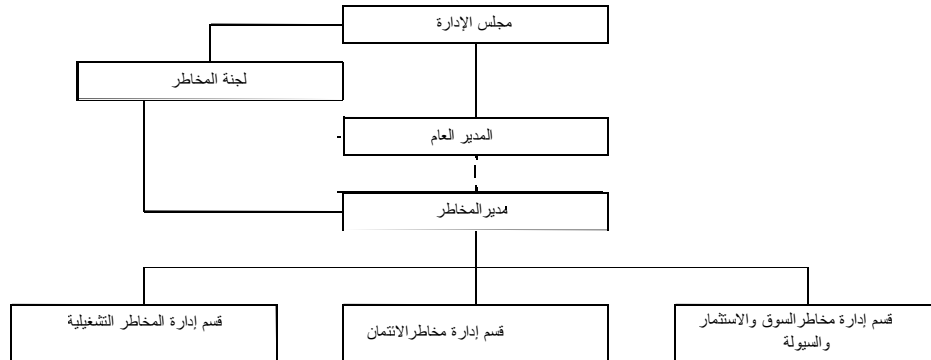
- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق و أنظمة القياس و أنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحولة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات و قبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة و تم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والإجراءات لكل قسم من هذه الأقسام و هي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق و السيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



40 إدارة المخاطر (تتمة):

أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات و الإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة و دائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية و مخاطر التركزات في الدول و مخاطر التركزات في البنوك المراسلة و مخاطر التركزات في الودائع و الحسابات الجارية و غير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

2013	2014	البيان
4,041,851,237	10,909,445,993	أرصدة لدى مصارف مركزية
44,676,417,839	45,492,825,322	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
994,435,203	3,754,926,528	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
		نمذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
		للأفراد:
434,955,936	113,936,187	للأفراد
279,704,264	214,236,142	التمويلات العقارية
		للشركات:
3,791,540,799	5,223,167,003	الشركات الكبرى
998,187,411	1,014,556,701	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
		للحكومة والقطاع العام
246,260,107	424,735,000	الاستثمارات في العقارات
184,350	228,743	موجودات قيد الاستثمار (مقتناة بغرض المراجعة)
-	1,160,000	موجودات آيلة لوفاء ديون
10,156,377	4,609,260	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
331,399,889	321,010,044	صافي الموجودات الثابتة المادية
901,081,425	1,136,085,254	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
22,964,567	49,246,417	موجودات ضريبية مؤجلة
107,211,771	139,692,845	الموجودات الأخرى
		بنود خارج الميزانية
286,408,580	382,285,215	كفالات
5,006,963,073	5,922,179,618	اعتمادات
-	180,556,673	قبولات
3,423,851,536	2,316,595,864	سقوف تسهيلات غير مستغلة
-	-	أخرى
65,553,574,364	77,601,478,809	الإجمالي

أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):**5 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة):**

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء تحليل حساسية للمحفظة الائتمانية للبنك ضمن سيناريوهات خاصة بنسب التغيرات المتوقعة في تصنيف ديون هذه المحفظة وفق قرارات التصنيف السارية إضافة إلى سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ليتم الوقوف على وضع المحفظة الائتمانية والديون القائمة ونستطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقراً من الواقع وتحاكي الظروف الحالية بظروف متوقعة يتم من خلالها ممارسة العمل المصرفي، هذا ويتم إجراء تحليل حساسية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله و ضماناته.

قام البنك بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر و نماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع أحدث التشريعات والقرارات الصادرة و يؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إبقاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

6 أنظمة التقارير و خطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية و محفظة تمويلات الأفراد و تظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة و التسهيلات غير المباشرة و يتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف و توزع أيضاً على القطاعات الجغرافية و تراقب التركزات الائتمانية على مستوى كل عميل و على مستوى المجموعات المترابطة و تظهر تصنيف الديون من ديون منتجة و ديون غير منتجة و تسلط الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية و تراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية و تراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكامن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.

و بخصوص المخاطر السوقية و مخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية و تراقب مخاطر البنوك المراسلة و تراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك و تراقب التركزات و مخاطر سعر الصرف و مخاطر تقلب أسعار الفائدة كمؤشر، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف و تراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات و المطلوبات الإجمالية و حجم الموجودات و المطلوبات بالليرة السورية و حجم الموجودات و المطلوبات بالعملة الأجنبية و الفجوات الحاصلة و غيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكامن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله و يتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعية و المطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر و مدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث و وقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال و توضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف و تحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر و تسلط الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة و توضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية و تقارير نصف شهرية و تقارير ربعية و تقارير نصف سنوية و تقارير سنوية، هذا و توجد تقارير متابعة و تقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل و ترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية و تقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا و يتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

7 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة للحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي، و يتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي و أنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة و إجراءات عمل دائرة المخاطر و يتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي و التوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر و المراقبة.

ثانياً: الإفصاحات الكمية :**1. مخاطر الائتمان:**

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك و يقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية و إدارة المخاطر الائتمانية و يقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي و الحدود الموصى بها و تجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد و التسليف رقم 597 لعام 2009 و تعديلاته اللاحقة و يتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية و البنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية و البنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي و يتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة و المعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف و متابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك و حسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة من المقترضين و تم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر و نوع التسهيل و الأجل و تم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة و كذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة و الجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل و جدارته الائتمانية و الضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار و التنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية و توزيعها جغرافياً و عدم تركزها على مستوى الزبائن و المجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية و تحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد و التمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر و التحوط منها.

● المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمج الأنشطة التمويلية و تتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة و التقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

● التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية، وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة).

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	2014	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	-	ليرة سورية -
عادية (مقبولة المخاطر)	57,019,835	117,192,861	1,744,974,926	174,607,316	-	-	-	2,093,794,937
تتطلب اهتماماً خاصاً	36,275,608	29,883,533	2,521,344,150	327,543,615	-	-	-	2,915,046,906
غير منتجة:	475,094,197	83,460,961	1,975,000,376	541,266,478	-	-	-	3,074,822,013
دون المستوى	6,208,814	7,280,885	109,758,857	2,731,578	-	-	-	125,980,133
مشكوك في تحصيلها	25,986,477	22,974,571	164,998,862	8,130,094	-	-	-	222,090,004
رديئة	442,898,906	53,205,506	1,700,242,657	530,404,807	-	-	-	2,726,751,876
المجموع	568,389,640	230,537,355	6,241,319,452	1,043,417,409	-	-	-	8,083,663,856
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(48,228,474)	(6,245,596)	(93,018,109)	(28,860,708)	-	-	-	(176,352,886)
يطرح: مخصص التدني	(406,224,979)	(10,055,617)	(925,134,340)	-	-	-	-	(1,341,414,937)
الصافي	113,936,187	214,236,142	5,223,167,003	1,014,556,701	-	-	-	6,565,896,033

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	المصارف والمؤسسات المصرفية الآخري	الحكومة والقطاع العام	الشركات		التمويلات العقارية	الأفراد	2013	البيان
			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى				
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
785,964,783	-	-	106,255,034	333,359,940	147,199,297	199,150,512		ديون متدنية المخاطر
3,369,233,469	-	-	466,759,156	2,725,988,410	73,187,729	103,298,174		عادية (مقبولة المخاطر)
2,625,940,832	-	-	539,649,043	1,466,343,710	68,758,653	551,189,425		تتطلب اهتماماً خاصاً
199,812,761	-	-	84,681,097	68,839,470	17,470,646	28,821,547		غير منتجة:
482,430,605	-	-	160,397,573	213,337,339	8,237,078	100,458,615		دون المستوى
1,943,697,467	-	-	294,570,373	1,184,166,901	43,050,929	421,909,264		مشكوك في تحصيلها
6,781,139,085	-	-	1,112,663,233	4,525,692,061	289,145,679	853,638,112		ردينة
(130,126,001)	-	-	(19,613,034)	(55,219,517)	(7,928,904)	(47,364,545)		المجموع
(1,146,624,675)	-	-	(94,862,788)	(678,931,744)	(1,512,512)	(371,317,631)		يطرح: الإيرادات المحفوظة
5,504,388,409	-	-	998,187,411	3,791,540,799	279,704,264	434,955,936		يطرح: مخصص التدني الصافي

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2014

الشركات

الضمانات مقابل:	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	30,078,842	144,939,218	916,444,906	195,132,848	-	1,286,595,814
تتطلب اهتمام خاص	26,116,545	35,584,485	338,502,046	362,758,749	-	762,961,825
غير منتجة:	463,421,570	93,769,554	1,329,444,462	473,656,520	-	2,360,292,106
دون المستوى	5,546,585	9,068,360	74,056,754	2,731,578	-	91,403,276
مشكوك فيها	24,385,283	25,065,535	171,224,502	9,451,634	-	230,126,955
رديئة	433,489,702	59,635,660	1,084,163,205	461,473,308	-	2,038,761,875
المجموع	519,616,957	274,293,257	2,584,391,413	1,031,548,117	-	4,409,849,744
منها:						
تأمينات نقدية	404,813	28,014,876	-	-	-	28,419,688
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	342,000,000	0	-	342,000,000
عقارية	33,721,190	246,278,382	2,239,570,631	1,020,971,415	-	3,540,541,618
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	485,490,954	-	2,820,781	10,576,703	-	498,888,438

40 إدارة المخاطر (تنمة):

1. مخاطر الائتمان (تنمة):

2 (توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2013						الشركات
الضمانات مقابل:	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البين	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	149,512,595	184,185,240	243,227,919	112,790,505	-	689,716,259
تتطلب اهتمام خاص	104,752,516	88,476,426	1,065,647,997	499,238,477	-	1,758,115,416
غير منتجة:	553,251,556	79,368,937	1,012,763,895	487,304,146	-	2,132,688,533
دون المستوى	30,002,731	19,801,038	76,301,151	71,911,003	-	198,015,924
مشكوك فيها	100,840,578	9,892,575	232,199,960	115,539,764	-	458,472,878
رديئة	422,408,246	49,675,324	704,262,784	299,853,378	-	1,476,199,732
المجموع	807,516,666	352,030,603	2,321,639,811	1,099,333,129	-	4,580,520,208
منها:						
تأمينات نقدية	236,708	39,675,000	-	-	-	39,911,708
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	-	-	-	-
عقارية	67,998,676	312,355,603	2,261,511,549	1,074,450,640	-	3,716,316,468
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	739,281,283	-	60,128,262	24,882,488	-	824,292,033

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية السنة الحالية 68,700,709 ليرة سورية مقابل 588,105,289 ليرة سورية كما في نهاية السنة السابقة.

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية السنة الحالية 366,721,365 ليرة سورية مقابل 1,632,386,800 ليرة سورية كما في نهاية السنة السابقة.

الضمانات المحتفظ بها و التحسينات الائتمانية:

يعتمد البنك على عدة أساليب و ممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير و أسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية و حسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول رهونات العقارية للمباني السكنية و العقارات و الأوراق المالية و السيارات و الضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد و التحقق من صحة الضمانات المقدمة و موائمتها و مطابقتها و متابعة تجديدها حسب الحاجة و يتم تقييمها وفق قرارات و تعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن .

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولندرك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات و يتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات و كلما دعت الحاجة لذلك و يتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن و يتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب و واقع المنطقة التي يوجد بها العقار، و يتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي و قرارات مجلس النقد و التسليف رقم 597 لعام 2009 و رقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

- هبوط قيمة الضمانات العقارية المرهونة من الدرجة الأولى لصالح البنك مقابل التسهيلات الممنوحة بنسبة 10% من قيمتها السوقية.
- توقف زبائن البنك عن تسديد التزاماتهم تجاه البنك بدءاً من تاريخ تسديدهم لآخر قسط قاموا بسداده و لنهاية الربع الأول من عام 2015 سواء أكانوا ملتزمين بالسداد أم لا.
- هبوط قيمة الضمانات العقارية المرهونة لصالح البنك بنسبة 10% من قيمتها السوقية مع توقف الزبائن عن السداد لنهاية الربع الأول من عام 2015.

و عليه فقد تم تشكيل مخصص إضافي بناء على أكثر الاختبارات المذكورة شدة بلغت قيمته 99,638,481 ل.س.

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي و كما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البند								
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	9,686,471,005	-	-	-	-	-	-	9,686,471,005
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	9,502,641,801	33,604,740,364	2,385,443,158	-	-	-	-	45,492,825,322
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	3,754,926,528	-	-	-	-	-	3,754,926,528
ذمم البيوع الموقعة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي								
للأفراد	113,936,187	-	-	-	-	-	-	113,936,187
التمويلات العقارية	214,236,142	-	-	-	-	-	-	214,236,142
للشركات:								
الشركات الكبرى	5,223,167,003	-	-	-	-	-	-	5,223,167,003
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMES)	1,014,556,701	-	-	-	-	-	-	1,014,556,701
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في العقارات	424,735,000	-	-	-	-	-	-	424,735,000
موجودات قيد الاستثمار (مقتناة بغرض المربحة)	228,743	-	-	-	-	-	-	228,743
موجودات آيلة لوفاء ديون.	1,160,000	-	-	-	-	-	-	1,160,000
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	4,609,260	-	-	-	-	-	-	4,609,260
صافي الموجودات الثابتة المادية	321,010,044	-	-	-	-	-	-	321,010,044
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	1,136,085,254	-	-	-	-	-	-	1,136,085,254
الموجودات الأخرى	139,692,845	-	-	-	-	-	-	139,692,845
الإجمالي / 2014/12/31	27,782,529,985	37,359,666,892	2,385,443,158	-	-	-	-	67,527,640,035
الإجمالي / 2013/12/31	16,010,318,466	37,765,200,968	2,612,658,293	-	-	-	-	56,388,177,727

* باستثناء دول الشرق الأوسط

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي

البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
نقد وأرصنة لدى مصارف مركزية	9,686,471,005	-	-	-	-	-	-	-	9,686,471,005
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	45,492,825,322	-	-	-	-	-	-	-	45,492,825,322
- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	3,754,926,528	-	-	-	-	-	-	-	3,754,926,528
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	1,746,644,941	2,760,359,580	485,452,669	14,406,745	646,343,012	912,689,085	139,692,845	6,565,896,033
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	2,700,000	136,992,845	139,692,845
موجودات قيد الاستثمار (مقتناة بغرض المراجعة)	-	-	-	228,743	-	-	-	-	228,743
موجودات آيلة لوفاء ديون.	-	-	-	-	-	-	-	1,160,000	1,160,000
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	1,136,085,254	-	-	-	-	-	-	-	1,136,085,254
الإجمالي / 2014/12/31	60,070,308,110	1,746,644,941	2,760,359,580	485,681,412	14,406,745	646,343,012	2,700,000	1,050,841,930	66,777,285,731
الإجمالي / 2013/12/31	50,208,669,230	1,427,507,489	1,641,894,201	616,177,214	17,222,569	794,047,160	2,700,000	1,069,178,923	55,777,396,786

2. مخاطر السوق:

- هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:
- التغير في معدلات أسعار الفائدة ومعدلات الربح.
 - التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
 - التغير في أسعار الأوراق المالية.
 - التغير في أسعار السلع.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي و تقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق و دراسة اتجاهات عوائد الاستثمار و أسعار الصرف المتوقعة و الاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع و المخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع و وعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي و تنوع العملات و إدارة مراكز العملات التشغيلية و إدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة و المعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من أنواع مخاطر السوق (هوامش أو معدلات) للمرابحة وإسعار صرف العملات، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل و حجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة و بعد أن يتم تحديد تكلفة النقد و النسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الآجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقع منحها و نسبة الأرباح الممكن استيفائها على هذه التمويلات و حصة البنك كمضارب و الودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها و ما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.
- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز مركز القطع التشغيلي الصافي +5-5% من الأموال الخاصة بالصافية للبنك و أن لا يتجاوز مركز القطع الإجمالي نسبة 60% من الأموال الخاصة بالصافية و بموجب التغيرات اليومية يتم استقرار تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة و المنصوص عنها بموجب قرار مجلس النقد و التسليف رقم 362 و تعديلاته اللاحقة التي كان آخرها القرار 1101، و يؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر صرف العملة المحلية للنظر في الأثر المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة و قيم التوظيفات التي تشكل حدود التركيزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة بالصافية.
- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء تحليل حساسية على نسب السيولة اليومية، إذ يتم إجراء تحليل على نسبة السيولة اليومية بكافة العملات و على نسبة السيولة اليومية بالليرة السورية و نسبة السيولة اليومية بالعملات الأجنبية وفق السيناريوهات التالية:
 - o استثناء بعض الحسابات الخاصة بكبار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة بكافة العملات و بالليرة السورية و بالعملات الأجنبية.
 - o استثناء أكبر الحسابات تركزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.
 - o استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.
 - o استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية و حسابات التوفير و الودائع الآجلة.
 - o استثناء الحسابات الجارية كلياً.
- بناء على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم التوجيه لتعزيز النسب التي تقترب من منطقة الخطر المسموح و هي النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد و التسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

الإفصاحات الوصفية (تتمة):

يذكر أن دائرة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات التي تهتم بدراسة نسب السيولة و ربحية التمويلات و أثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة و مراقبة تكلفة النقد و كذلك تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق و طرق معالجة الفجوات السالبة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة و تداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إلا أن المراقبة اليومية و الاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة و نسب السيولة اليومية بكافة العملات و باليرة السورية و بالعملات الأجنبية تقوم بها دائرة المخاطر و دائرة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود و مراقبتها و توجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية و تصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك و تراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف و الإيداع و الاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد و التسليف رقم 501 لعام 2009 و تعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركيزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة بالصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقيف المعتمدة بناء على تصنيف هذه البنوك لا احتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعتمد دائرة المخاطر إلى مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا و يتم الوقوف على تجديد سقف هذه البنوك فور استحقاقها و مراقبة عملية تجديدها.

أ - مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية و التمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار و البضائع و بالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه و بموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي و التقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها و من ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية و الصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد و من ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد و البنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة و لم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف و مخاطر الدول و البنوك الخارجية و يلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف و حدود للتعاملات بالعملات الأجنبية و مراكز القطع و سقوف للدول و البنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع و مخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات و المطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، و يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق و تطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا و يتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، و في هذا الصدد و للتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات و المطلوبات و دراسة الفجوات و دراسة اتجاهات عوائد الاستثمار و أسعار الصرف المستقبلية و الاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك و معدل العوائد و الأرباح.

ب - المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار و التي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات و يسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح و هذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، و ينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً و بمعدل عائد لا يلي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، و بهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب و بإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ج - المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدًا في عقود التمويل بالمضاربة. وفقًا لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالأفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

د - مخاطر العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك و تتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/5% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، و تتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية و لا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة موجبة لكافة العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من التزامات البنك بهذه العملة.

هـ - مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و - مخاطر السلع :

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة و إلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع و بيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم و الإجارة المنتهية بالتسليم و غيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، و فيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، و يقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك. يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية -تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل -الاستقرار السياسي).

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ز - مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، و تتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2014			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	7,271,216,840	727,121,684	734,130,905
يورو (دائن)	2,635,906	263,591	197,693
جنيه استرليني (دائن)	2,854,876	285,488	214,116
ين ياباني (مدين)	55,202	(5,520)	(4,140)
عملات أخرى (دائن)	310,809,802	31,080,980	23,310,735
2013			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	5,225,842,524	522,584,252	528,800,189
يورو (مدين)	25,335,227	(2,533,523)	(1,900,142)
جنيه استرليني (دائن)	4,649,836	464,984	348,738
ين ياباني (دائن)	12,600,226	1,260,023	945,017
العملات الأخرى (دائن)	306,300,401	30,630,040	22,972,530

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

فجوة العائد

حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
2014						
الموجودات						
10,945,275,192	11,600,836,038	4,581,590,071	-	1,517,694,884	-	649,349,111
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية						
2,732,429,047	236,199,750	642,553,880	974,218,710	364,414,843	235,843,402	1,380,236,401
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية						
-	-	-	-	-	-	-
إجارة منتهية بالتملك						
-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات و المساهمات						
13,677,704,238	11,837,035,788	5,224,143,952	974,218,710	1,882,109,727	235,843,402	2,029,585,512
مجموع الموجودات						
المطلوبات						
2,013,234,399	201,640,202	330,330,502	3,926,230,729	1,046,172,997	3,687,392	-
تأمينات نقدية مودعة لدى البنك (اعتمادات وكفالات)						
-	-	-	-	-	-	30,000,000
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة						
2,013,234,399	201,640,202	330,330,502	3,926,230,729	1,046,172,997	3,687,392	30,000,000
مجموع المطلوبات						
337,376,024	409,856,112	864,234,658	975,223,626	963,086,911	606,424,061	118,075,248
أصحاب الاستثمار المطلق						
2,350,610,423	611,496,314	1,194,565,160	4,901,454,354	2,009,259,908	610,111,452	148,075,248
مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين و أصحاب الاستثمار						
11,327,093,815	11,225,539,474	4,029,578,791	(3,927,235,645)	(127,150,181)	(374,268,050)	1,881,510,264
الفجوة في كل فترة						
11,327,093,815	22,552,633,289	26,582,212,081	22,654,976,436	22,527,826,255	22,153,558,205	24,035,068,469
الفجوة التراكمية						

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

فجوة العائد(تتمة):

حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
2013						
الموجودات	1,435,211,628	287,415,410	13,783,255,431	-	-	847,754,229
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	1,998,917,708	143,907,200	158,619,904	367,255,340	317,529,816	206,412,713
نعم وأرصدة الأنشطة التمويلية	-	-	-	-	-	-
إجارة منتهية بالتملك	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات و المساهمات	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	3,434,129,336	431,322,610	13,941,875,335	367,255,340	317,529,816	206,412,713
المطلوبات	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية مودعة لدى البنك (اعتمادات وكفالات)	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	-	502,326,856	-	-	-	50,440,955
مجموع المطلوبات	-	502,326,856	-	-	-	50,440,955
أصحاب الاستثمار المطلق	288,136,951	339,353,716	556,284,716	961,071,202	813,266,685	395,798,213
مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين و أصحاب الاستثمار	288,136,951	841,680,572	556,284,716	961,071,202	813,266,685	446,239,168
الفجوة في كل فترة	3,145,992,385	(410,357,962)	13,385,590,620	(593,815,862)	(495,736,868)	(239,826,455)
الفجوة التراكمية	3,145,992,385	2,735,634,423	16,121,225,043	15,527,409,181	15,031,672,312	14,791,845,857

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

تحليل الحساسية لمخاطر العائد :

العمللة	الفجوة	الاثـر على الـارباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
2014		%2*	
ليرة سورية	(731,628,008)	(14,632,560)	(10,974,420)
دولـار	8,675,960,603	173,519,212	130,139,409
يورو	13,103,985,610	262,079,712	196,559,784
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	1,105,240,000	22,104,800	16,578,600

العمللة	الفجوة	الاثـر على الـارباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
2013		%2*	
ليرة سورية	14,238,470	284,769	213,577
دولـار	14,222,284,197	284,445,684	213,334,263
يورو	86,433,156	1,728,663	1,296,497
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	468,890,035	9,377,801	7,033,351

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

التركيز في مخاطر العملات الأجنبية :

العلة	البند	2014	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي			3,810,654,175	3,030,773,300	2,637,336	0	4,136,566	6,848,201,377
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية			14,281,880,844	29,589,269,628	5,895,389	4,990,507	1,376,193,134	45,258,229,502
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية			2,370,043,995	1,566,623,226	-	-	-	3,936,667,220
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية			101,981,212	995,186,216	-	-	-	1,097,167,428
موجودات قيد الاستثمار			108,464	82,004	-	-	-	190,468
استثمارات عقارية			-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات			-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة			-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى			38,540,503	21,259,317	-	-	700,557	60,500,377
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي			854,386,741					854,386,741
مجموع الموجودات			21,457,595,935	35,203,193,691	8,532,725	4,990,507	1,381,030,257	58,055,343,114
لمطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين			10,415,922,570	26,564,031,179	4,621,500	-	1,035,373,769	38,019,949,017
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية			2,951,960,987	2,320,018,447	1,056,349	5,045,709	34,846,686	5,312,928,178
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء			-	6,113,586,201	-	-	-	6,113,586,201
تأمينات نقدية			138,133,503	124,516,880	-	-	-	262,650,383
مطلوبات أخرى			13,506,017,060	35,122,152,706	5,677,849	5,045,709	1,070,220,455	49,709,113,778
مجموع المطلوبات			680,362,035	78,405,079	-	-	-	758,767,114
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			-	-	-	-	-	-
حقوق المساهمين			-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية			-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين			14,186,379,095	35,200,557,785	5,677,849	5,045,709	1,070,220,455	50,467,880,892
صافي التركيز داخل الميزانية			(7,271,216,840)	(2,635,906)	(2,854,876)	55,202	(310,809,802)	(7,587,462,222)
التزامات محتملة خارج الميزانية			-	-	-	-	-	-

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة):

العملة

البند

2013

الموجودات

مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين

إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين

صافي التركيز داخل الميزانية

التزامات محتملة خارج الميزانية

إجمالي	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي
47,504,709,551	1,238,514,357	16,770,028	9,198,817	21,753,366,767	24,486,859,582
41,980,651,841	932,213,957	4,169,802	4,548,980	21,778,702,044	19,261,017,058
5,524,057,710	306,300,399	12,600,226	4,649,837	(25,335,277)	5,225,842,524
-	-	-	-	-	-

40 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويل زيادة الموجودات. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفير الضمانات الممكن استعمالها عند الضرورة. وكذلك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009، على البنك أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 60.58% كما في 31 كانون الأول 2014 بينما بلغت 44.58% كما في 31 كانون الأول 2013. يشير إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2014 كانت قد بلغت 113.83% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 102.71%.

قامت إدارة البنك من خلال المتابعة اليومية وتنفيذ عدة اختبارات جهد وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي بمجموعة كبيرة من الخطوات لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: تخفيض المحفظة الائتمانية إضافة إلى عدم توظيف أموال أكثر من 3 أشهر مع البنوك
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%.

تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك الرئيسية.

40 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ في 31 كانون الأول 2014	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام	أكثر من شهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 9 أشهر	أكثر من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,909,446	-	-	-	-	-	-	-	-	10,909,446
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	29,198,714	11,582,396	4,711,715	-	-	-	-	-	-	45,492,825
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	803,854	2,301,724	-	-	649,349	-	3,754,927
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	2,732,429	236,200	642,554	974,219	364,415	235,843	1,380,236	-	-	6,565,896
موجودات قيد الاستثمار	-	-	-	-	-	-	229	-	-	229
موجودات آيلة لوفاء ديون.	-	-	-	-	-	-	1,160	-	-	1,160
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	424,735	424,735
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	-	321,010	321,010
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	4,609	4,609
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	-	-	49,246	-	-	49,246
موجودات أخرى	30,188	20,545	31,286	19,672	4,469	33,533	-	-	-	139,693
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	1,136,085	1,136,085
مجموع الموجودات	42,870,777	11,839,141	5,385,555	1,797,745	2,670,607	269,377	2,080,221	1,886,440	68,799,861	
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	38,141,426	-	-	-	-	-	30,000	-	-	38,171,426
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	1,669,270	1,251,952	1,251,952	1,251,952	1,251,952	834,635	834,635	-	-	8,346,350
تأمينات نقدية	2,013,234	201,640	330,331	3,926,231	1,046,173	3,687	-	-	-	7,521,296
مطلوبات أخرى	307,984	-	67,316	38,931	68	78	88,554	-	-	502,930
مخصص القطع التشغيلي	-	-	-	-	-	17,708	-	-	-	17,708
مجموع المطلوبات	42,131,914	1,453,593	1,649,599	5,217,114	2,298,193	856,107	953,189	-	-	54,559,709
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	337,376	409,856	864,235	975,224	963,087	606,424	241,408	-	-	4,397,610
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	42,469,290	1,863,449	2,513,833	6,192,338	3,261,280	1,462,531	1,194,597	-	-	58,957,319
فجوة السيولة 2014	401,487	9,975,692	2,871,721	(4,394,593)	(590,673)	(1,193,155)	885,623	1,886,440	9,842,542	

40 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بالآلاف لليرات السورية	كما في 31 كانون الأول 2013	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام	أكثر من شهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 9 أشهر	أكثر من سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,140,661	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,140,661
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	28,382,941	2,088,471	14,248,062	-	-	-	-	-	-	-	44,719,475
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	146,681	-	-	-	-	0	847,754	994,435
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,998,918	143,907	158,620	367,255	317,530	206,413	2,105,972	205,774	5,504,388	184	184
موجودات قيد الاستثمار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	246,260
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	331,400
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10,156
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22,965
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	64,155
موجودات أخرى	19,650	1,523	-	42,982	-	-	-	-	-	-	901,081
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56,935,161
مجموع الموجودات	34,542,354	2,233,901	14,406,682	556,919	317,530	206,413	2,128,937	2,542,426	34,679,631	-	34,679,631
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	34,127,346	502,285	-	-	-	50,000	-	-	-	-	5,748,219
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	1,149,644	862,233	862,233	862,233	862,233	574,822	574,822	574,822	5,217,814	-	5,217,814
تأمينات نقدية	1,183,382	2,566,094	721,532	595,538	150,839	428	-	-	161,523	64,641	161,523
مطلوبات أخرى	652	96,100	65	65	-	-	-	-	17,708	-	17,708
مخصص القطع التشغيلي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	45,824,894
مجموع المطلوبات	36,461,023	4,026,712	1,583,830	1,457,836	1,013,072	642,957	574,822	64,641	3,549,714	113,326	3,549,714
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	879,435	240,485	545,016	798,603	642,398	321,886	8,564	583,386	49,374,607	177,967	49,374,607
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	37,340,459	4,267,197	2,128,846	2,256,439	1,655,470	964,843	1,545,552	2,364,458	7,560,554	2,364,458	7,560,554
فجوة السيولة 2013	(2,798,105)	(2,033,296)	12,277,836	(1,699,520)	(1,337,940)	(758,430)					

40 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2014	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	6,102,736,291	-	-	6,102,736,291
السقوف غير المستغلة	2,316,595,864	-	-	2,316,595,864
الكفالات	382,285,215	-	-	382,285,215
المجموع	8,801,617,370	-	-	8,801,617,370

31-كانون الأول-2013	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	5,006,963,073	-	-	5,006,963,073
السقوف غير المستغلة	3,423,851,536	-	-	3,423,851,536
الكفالات	286,408,580	-	-	286,408,580
المجموع	8,717,223,189	-	-	8,717,223,189

4. المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك و التي تنتج أما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات و إجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون. يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل و يتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك و يتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات و إجراءات العمل و تحديثها بشكل يتوافق مع القرارات و القوانين الصادرة و ما تقتضيه الفترة و تتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة و يتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها و كذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم و تصقل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم. و في هذا المجال يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية و مستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين و عدم تكليف الموظفين بمهام يتشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات و سجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات و الحسابات و التحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات و أنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد و لأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ و خطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات و توقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات و العمليات و الأنظمة و وضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر و الإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات و النشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات و الإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ و خطط استمرارية العمل و اختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل و تخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية و الاقتصادية المحيطة و التي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة و بهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر و اتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية و قرارات مجلس النقد و التسليف الخاصة بالجوانب الشرعية و كذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة. لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية و الشرعية.
- مراجعة سياسات و إجراءات عمل الدوائر و عرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية و توصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

و هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة و التعليمات و الأوامر و قواعد السلوك و المعايير و الممارسات المصرفية السليمة، و من أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية و مخاطر السمعة و مخاطر الخسائر المالية و مخاطر الجرائم المالية و عمليات غسل الأموال و الاحتيال و الفساد، و لحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام و مدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين و الأنظمة و التعليمات و الأوامر و قواعد السلوك و المعايير و الممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية و الدولية، و ذلك من خلال وضع و تطوير سياسة الالتزام و دليل إجراءات الالتزام و إعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و إعداد إجراءات و استبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين و الأنظمة و التعليمات الداخلية و الخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي و كافة الهيئات الناطمة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بحدوث أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطيات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بهذه تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب و يقوم المصرف بالتباعد مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم و يتم تقديم النصح للزبائن و توعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف و ليس على مزود الخدمة و بالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات و يحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ و خطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ و خطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية و تضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع و تسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة و إدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.

توفر خطة الطوارئ و خطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك و تؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات و تؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد اجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها و تضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر و تتأكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور و المفاتيح العادية و الالكترونية و تؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات و الشبكة البديلة و الرديفة و النظام اليكني و التطبيقات البديلة و تدبر عملية التشغيل البديل و تؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات و تعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ و تناقش موضوع الإعلان و تفعيل حالات الطوارئ و مستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ و من ثم العودة إلى التشغيل العادي و تشغيل المركز البديل و إيقاف المركز الرئيسي و تحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ و المستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي و الاستعادة التي تدبر التطبيقات و قواعد بياناتها و الملفات الالكترونية لدوائر و أقسام البنك و تسلط الضوء على إعدادات المبدلات و الموزعات و إعدادات أنظمة تشغيل المخدمات و الأرشفة الالكترونية و المستندات و الوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل و آلية اتصال فريق خطة الطوارئ و حنود التعميم و التبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث و التبليغ عنها و تصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة و تسجل الحوادث و تحدد مسؤولية المتابعة و المعالجة.
- خطة التنسيق و الفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار و التنسيق مع مسؤول إعلان و تفعيل الطوارئ و التنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ و مع دائرة الموارد البشرية و دوائر البنك ذات العلاقة و تناقش موضوع الإخلاء و الإسعافات الأولية.

قام البنك أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة و النقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية و آجال التمويلات القائمة و المتوقعة و تم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها و توزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

40 إدارة المخاطر (تتمة):

التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي :

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيلان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	أرقام السنة	أرقام المقارنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	52,621,138	413,139,266	2,543,648,020	208,597,591	304,927,728	3,522,933,743	4,019,124,475
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	(45,000,000)	(140,726,131)	-	-	-	(185,726,131)	(461,569,665)
تدني قيمة الموجودات المالية	-	-	(510,011,320)	-	-	(510,011,320)	(641,057,030)
نتائج أعمال القطاع	7,621,138	272,413,135	2,033,636,700	208,597,591	304,927,728	2,827,196,292	2,916,497,780
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(749,964,026)	(749,964,026)	(562,384,556)
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	-	-	2,354,113,224
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	6,015,270
صافي ربح (خسائر) السنة	-	-	-	-	-	-	2,360,128,494
معلومات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
موجودات القطاع	328,172,329	6,237,723,704	59,544,436,675	1,831,510,043	-	67,941,842,751	52,961,634,661
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	875,268,689	875,268,689	3,973,526,122
مجموع الموجودات	328,172,329	6,237,723,704	59,544,436,675	1,831,510,043	875,268,689	68,817,111,440	56,935,160,783
مطلوبات القطاع	-	-	38,171,425,809	6,280,389,383	-	44,451,815,192	49,152,399,581
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	24,365,296,248	24,365,296,248	7,782,761,202
مجموع المطلوبات	-	-	-	-	-	-	56,935,160,783
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاكات	-	-	-	-	-	-	-

40 إدارة المخاطر (تتمة):

التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

2014

<u>الإيرادات</u>	<u>داخل سورية</u>	<u>خارج سورية</u>	<u>المجموع</u>
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	322,094,353	135,535,501	457,629,853
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(129,523,352)		(129,523,352)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	504,473,203		504,473,203
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	273,093,488		273,093,488
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	2,077,105,678		2,077,105,678
إيرادات أخرى	9,052,117		9,052,117
إجمالي الأرباح التشغيلية	3,056,295,486	135,535,501	3,191,830,987
مصاريف تشغيلية	(514,492,210)		(514,492,210)
مخصصات تشغيلية أخرى	(90,095,190)	(510,011,320)	(600,106,510)
صافي الأرباح قبل الضريبة	2,451,708,086	(374,475,819)	2,077,232,267
مصروف ضريبة الدخل			26,281,849
صافي أرباح السنة			2,103,514,116
<u>الموجودات</u>	<u>29,012,165,389</u>	<u>39,787,696,051</u>	<u>68,799,861,439</u>

2013

<u>الإيرادات</u>	<u>داخل سورية</u>	<u>خارج سورية</u>	<u>المجموع</u>
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	167,705,555	56,221,121	223,926,676
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(156,758,709)		(156,758,709)
مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية	(245,875,337)		(245,875,337)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	654,881,191		654,881,191
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	385,730,444		385,730,444
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	2,521,900,026		2,521,900,026
إيرادات أخرى	4,575,247		4,575,247
إجمالي الأرباح التشغيلية	3,332,158,417	56,221,121	3,388,379,538
مصاريف تشغيلية	(327,869,198)		(327,869,198)
مخصصات تشغيلية أخرى	(65,340,085)	(641,057,030)	(706,397,114)
صافي الأرباح قبل الضريبة	2,938,949,135	(584,835,909)	2,354,113,226
مصروف ضريبة الدخل			6,015,270
صافي أرباح السنة			2,360,128,496
<u>الموجودات</u>	<u>16,557,301,522</u>	<u>40,377,859,261</u>	<u>56,935,160,783</u>

41 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال و كيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

لتغطية كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان و مخاطر حسابات الموجودات و حسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة و مخاطر السوق المثقلة أيضاً حسب دراجة المخاطرة و المخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية و الأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به و الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الخاص و احتياطيات أخرى و حسابات تغذية رأس المال و احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية و علاوات الإصدار و الانماج و المؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة و الأرباح المدورة من السنوات السابقة و صافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح و كذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة و صافي الأسهم و المساهمات في المصارف و المؤسسات المالية و صافي الموجودات الثابتة غير المادية و أسهم المصرف المعاد شراؤها و صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة و الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية و النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة و الغير المكونة من قبل المصرف و النقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات و غير المكونة و المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين و أعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع و كذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تتم مراقبة متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية و يتوجب على البنك في حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن نسبة 28,5% من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق أن يقوم إما بتخفيض حجم مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك أثناء عمله المصرفي أو القيام بزيادة الأموال الخاصة الأساسية، كما يتوجب على البنك أن يحتفظ بحجم أموال خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة على أن يكون إجمالي الدخل إيجابياً لهذه السنوات.

كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

يعتبر رأس المال في المصارف وسيلة لحماية المودعين و هو عامل أمان و ثقة لهم على اعتبار أن الجانب الأكبر من مصادر أموال المصرف هي من أموال المودعين و حسابات الاستثمار المطلق و هو غطاء أساسي لامتصاص الخسائر و الأخطار المتوقعة و القدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين بالمصرف و يمكن القول إن وظائف رأس المال في المصارف لها سمة معينة تختلف عن بقية منشآت إدارة الأعمال ويمكن تحديدها بوظيفة الحماية لأموال المودعين من أي خسارة متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف كما أن رأس المال يقدم و يوفر الأموال المطلوبة للقيام بالوظائف و الأعمال المطلوبة منه قبل تمكنه من الحصول على مصادر أموال أخرى و تمكنه من تمويل المباني و التجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف .. و يتم إدارة رأس المال بالاعتماد على التوصيات و المقررات الصادرة عن الجهات التي تمارس الدور الرقابي على المصارف كمعايير أداء تسلط الضوء على المتطلبات المطلوبة لمواجهة المخاطر التي تتطلب وجود قيمة مقابلة من رأس المال تكفي لمواجهة الخطر الذي يرافق نشاط البنك المصرفي.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي :

2013	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
7,473,904,739	9,582,930,318	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
3,551,311,590	5,628,417,269	أرباح مدورة غير محققة*
(1,067,250,474)	(1,040,877,691)	خسائر متراكمة محققة
(10,156,377)	(4,609,260)	الموجودات غير الملموسة
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
-	-	أرباح مدورة غير محققة*
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
7,506,956,090	9,615,981,669	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
13,652,304,069	16,285,395,120	الموجودات المثقلة
47,229,013	118,738,340	حسابات خارج الميزانية المثقلة
570,545,096	861,110,000	المخاطر التشغيلية
374,118,621	316,301,000	مركز القطع التشغيلي
14,644,196,799	17,581,544,460	
51.26%	54.69%	نسبة كفاية رأس المال (%)
51.04%	54.51%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.57%	99.66%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لاغراض احتساب كفاية راس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 م.ن/ب 4 عام 2007

42 تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات:

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2014 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
10,909,446	-	10,909,446	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
45,492,825	-	45,492,825	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
3,754,927	649,349	3,105,577	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
6,565,896	1,380,236	5,185,660	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
229	229	-	موجودات قيد الاستثمار
1,160	1,160	-	موجودات آيلة لوفاء ديون
424,735	424,735	-	استثمارات في العقارات
321,010	321,010	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
4,609	4,609	-	موجودات غير ملموسة
49,246	49,246	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
139,693	-	139,693	موجودات أخرى
1,136,085	1,136,085	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>68,799,861</u>	<u>3,966,660</u>	<u>64,833,201</u>	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
38,171,426	30,000	38,141,426	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
8,346,350	834,635	7,511,715	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
7,521,296	-	7,521,296	تأمينات نقدية
502,930	88,554	414,376	مطلوبات أخرى
17,708	-	17,708	مخصص القطع التشغيلي
<u>54,559,709</u>	<u>953,189</u>	<u>53,606,520</u>	مجموع المطلوبات
4,397,610	241,408	4,156,201	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
<u>58,957,319</u>	<u>1,194,597</u>	<u>57,762,722</u>	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
<u>9,842,542</u>	<u>2,772,063</u>	<u>7,070,480</u>	الصافي

42 تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات (تتمة):

31 كانون الأول 2013 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,140,661	-	4,140,661
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	44,719,475	-	44,719,475
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	146,681	847,754	994,435
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	3,192,643	2,311,745	5,504,387
موجودات قيد الاستثمار	184	-	184
موجودات آيلة لوفاء ديون	-	-	-
استثمارات في العقارات	-	246,260	246,260
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	331,400	331,400
موجودات غير ملموسة	-	10,156	10,156
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	22,965	22,965
موجودات أخرى	64,155	-	64,155
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	901,081	901,081
مجموع الموجودات	52,263,799	4,671,361	56,935,160
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	34,679,631	-	34,679,631
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	5,173,397	574,822	5,748,219
تأمينات نقدية	5,217,814	-	5,217,814
مطلوبات أخرى	96,882	64,641	161,523
مخصص القطع التشغيلي	17,708	-	17,708
مجموع المطلوبات	45,185,431	639,463	45,824,894
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	3,427,824	121,890	3,549,714
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	48,613,255	761,353	49,374,607
الصافي	3,650,544	3,910,010	7,560,554

43 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	
5,006,963,073	5,922,179,618	اعتمادات مستندية
-	180,556,673	قبولات
286,408,580	382,285,215	كفالات
-	7,000,000	لقاء دفع
90,168,680	314,748,115	لقاء حسن تنفيذ
196,239,900	60,537,100	لقاء اشتراك في مناقصات
-	-	حسابات استثمارية لصالح الغير
3,423,851,536	2,316,595,864	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
8,717,223,189	8,801,617,370	

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :

2013 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
30,268,333	12,005,833	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
140,388,333	122,722,222	تستحق خلال سنة
170,656,666	134,728,056	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

44 القضايا المقامة من المصرف:

- تتم رفع الدعوى أمام محكمة استئناف الكويت لإدانة إعادة هيكلة الشركات برقم أساس 5770 لعام 2009 ، ثم تم وقف الإجراءات لإعادة جدولة الدين بناء على قرار محكمة الاستئناف، حيث أن الشركة العميلة لم تلتزم بسداد الدين بعد جدولته فقد تم التنسيق مع المحامي الوكيل في الكويت لاتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة العميلة.

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 وحددت الجلسة القادمة بتاريخ 16/2/2015 والدعوى مؤجلة لجواب الخصم النهائي.

45 أرقام المقارنة:

تم إعادة تبويب بعض أرقام بيان المركز المالي الموحد لعام 2013 لتتناسب مع تبويب أرقام بيان المركز المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 ، لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية لعام 2013.